AL-SABAH
الصباح
الاقتصادية

www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الرابعة عشرة | 17 مارس 2022 م | 14 شعبان 1443 هـ | الخميس | No. 4224

خلال اجتماع الهيئة العامة لـ"الغرفة" الثامن والخمسين

الصقر: التخفيف من عبء ارتفاع الأسعار وتداعياته الاجتماعية مسؤولية وطنية

السياسة الافضل للحد من أزمة غلاء السلع بالانفتاح على كل الأسواق وتشجيع المنافسة ومنع الاحتكار

جانب من الاجتماع

جانب من الحضور

إجمالي الإيرادات انخفض خلال 2021 من سبعة ملايين إلى 5.3 ملايين دينار

نسبة العمالة الوطنية في الغرفة وصلت إلى أكثر من 75 ٪ على المستويات القيادية والفنية والإدارية

آفاق الإصلاح في الكويت تبقى ضعيفة ضيقة رغم بعض التطورات السياسية الإيجابية الأخيرة

لا توجد معضلة اقتصادية دون حل ولكن لكل حل تكلفة تزداد كلما تأخرنا في اتخاذ القرار

هناك سلع خرجت من السوق الكويتي نتيجة تغيير شركات لمقارها بسبب تحديد الأسعار

المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتبر جزءا أساسيا في تكوين الغرفة وجمعيتها العامة

عقدت غرفة التجارة وصناعة الكويت صباح أمس اجتماع الهيئة العامة الثامن والخمسين، والتي ترأسها رئيس مجلس إدارة الغرفة محمد الصقر.

وقال الصقر ان وزير التجارة والصناعة فهد الشريعان وعدنا بأنه خلال أقل من شهرين سيرفع قرار تثبيت الأسعار، مبينا أنه قد يكون في منتصف شهر رمضان.

وأضاف الصقر: " نحن في غرفة التجارة نقدر تماما النوايا الطيبة والمشاعر الإنسانية لمن ينادون بتحديد الأسعار، لكننا في الوقت ذاته نعلم علم اليقين ان هذه السياسة لا تؤدي الى النتائج التي يرمون اليها، ونعرف تماما ان السياسة الافضل للحد من الانعكاسات الاجتماعية السلبية لارتفاع الاسعار هي الانفتاح على كل الأسواق وتشجيع المنافسة ومنع الاحتكار بأي وجه كان.

وقال إن عدد أعضاء الغرفة بلغ في عام 2021 حوالي 47.11 ألف عضو، مقابل 51.4 ألف عضو في 2020، و 65 ألف عضو في 2019.

وأضاف أنه خلال السنة الماضية ، تناولت الغرفة عشر قضايا اقتصادية تراوحت بين التشريع والتصنيع والتخطيط والتداعيات الاقتصادية للجائحة الصحية. ومن منظور مصلحة الكويت الاقتصادية وقيمها الانسانية ، أولت الغرفة اهتماماً خاصاً بمعالجة الخلل الكبير في هيكل القوة العاملة ، والتصدي لظاهرة تجارة الاقامات واستغلال العمالة الوافدة الهامشية. كما سعت الى تعديل وترشيد قرار الهيئة العامة للقوى العاملة (2020–520)، الذي جرى التعارف على تسميته بقرار الستين . وبلغ عدد الفعاليات التي نظمتها الغرفة أو شاركت بها على المستوى المحلي وعلى الصعيدين العربي والدولي تسعاً وثمانين فعالية .

ويبدو أثر جائحة كورونا واضحاً على العديد من المؤشرات الرئيسية ؛ فبين عامي 2019 و 2021 انخفض عدد المنتسبين من 65 إلى 47 ألفاً ، أي حوالي 30 %. وانخفض عدد المعاملات من 452 إلى 270 ألفاً. كما انخفض إجمالي الإيرادات من سبعة ملايين إلى 5.3 مليون د.ك (قرابة 25 %) ، بينما بقي إجمالي المصروفات على مستواه، نتيجة أداء الغرفة لواجبها الوطني تجاه الجهود الصحية . وهنا تعرب الغرفة عن اعتزازها بشراكتها الانسانية مع جمعية الهلال الأحمر الكويتية.

علماً أن مساهمات الغرفة في إطار مسؤوليتها الاجتماعية قد ارتفعت إلى أكثر من 20 % من إيراداتها الاجمالية .وإلى جانب لجانها الدائمة الخمس ، شكلت الغرفة لجنة التعليم والاقتصاد المعرفي، لمواكبة التطور العلمي المتسارع، وللتأكيد على الدور المركزي الذي يلعبه التعليم في تحقيق التنمية المستدامة . كما أقرت تشكيل لجنة دائمة مختصة بشؤون المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لتنظيم وتطوير جهود الغرفة المستمرة والمتزايدة في مجال مساندة هذه المشاريع.وبعد أن أعرب عن اعتزاز الغرفة بوصول نسبة العمالة الوطنية فيها إلى أكثر من 75 % وعلى المستويات القيادية والفنية والإدارية، أشعر أن من واجبي الوقوف عند محطتين رئيسيتين في مسيرة الغرفة؛ أولاهما: "مركز عبدالعزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير"، الذي قدم في العام الماضي، من خلال منصة أليكترونية متقدمه ، 62 برنامجاً ، التحق بها قرابة 1200 متدرباً. وبذلك، يتجاوز عدد البرامج المهنية التي نفذها المركز منذ انشائه قبل عشرين عاماً 570 برنامجاً، استفاد منها أكثر من 14 ألف متدرب . وقد كان لرواد الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة حصة الأسد من هذه البرامج ومن عدد الملتحقين بها، بغية تطوير مهاراتهم في مجالات الادارة والتسويق والمحاسبة والتحليل المالي واعداد دراسات الجدوى. وهنا، أتوجه بالشكر والتقدير إلى مؤسسة الكويت للتقدم العلمي التي تساهم بفعالية في دعم برامج المركز، كما توليه ثقتها للاشراف على بعثاتها العلمية لنيل درجتي الماجستير والدكتوراه. علماً أن المركز نفسه سيعاود تقديم منحه الدراسية –التي بدأها منذ عام 2010 – لتحصيل درجة الماجستير في الاختصاصات التي يحتاجها سوق العمل.

وأما المحطة المميزة الثانية في مسيرة الغرفة فهي "مركز الكويت للتحكيم التجاري"، الذي بلغ عدد محكميه وخبرائه قرابة 400 شخصاً، وتلقى عام 2021 سبعة وعشرين طلب تحكيم، كما نظم أربعة برامج تدريبية لإعداد المحكمين، فضلاً عن الندوات والحلقات النقاشية وورشات العمل، باستخدام برامج وتطبيقات الانترنيت والمنصات الاليكترونية. وسيمثّل انتقال المركز إلى مقره الجديد والذكي تطوراً نوعياً بالغ الأهمية يرتقي به إلى مصاف مراكز التحكيم التجاري والتوفيق في المنطقة والعالم العربي.

وهنا، أتوجه باسم جمعيتكم العامة وكل من تمثله وما تمثله ، بكلمة شكر واكبار إلى الأخ الزميل السيد عبدالوهاب محمد الوزان النائب الأول لرئيس الغرفة، ورئيس مجلس إدارة مركز الكويت للتحكيم التجاري، الذي آثر أن يترجّل بعد ثلاثين سنة في خدمة الاقتصاد الكويتي من خلال مواقعه في الغرفة، والذي اعطى مركز التحكيم من فكره وجهده ووقته، وقاده بكل اقتدار إلى ما هو عليه الآن ، دوراً وكفاءة ومصداقية.

ونوه الصقر إلى أن هناك موضوعين اثنين تفرضهما الأحداث المحلية والدولية :

أولهما ، أن وكالة فيتش العالمية قد أعلنت قبل شهرين أو أقل تخفيضاً آخر للتصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت، بكل ما يحمله ذلك من انعكاسات سلبية على تصنيف المؤسسات والشركات الكويتية، وعلى جودة أصول البنوك، وعلى تكلفة الاقتراض الخارجي، وثقة المستثمر الأجنبي، والضغط على سعر الصرف. وما يلفت النظر فعلاً في هذا الصدد هو ما أفصحت عنه الوكالة من أن قرارها "جاء ليعكس القيود السياسية المستمرة على اتخاذ القرار لمعالجة التحديات الهيكلية التي يواجهها الاقتصاد الكويتي. الأمر الذي يُبقي آفاق الإصلاح في الكويت ضعيفة ضيقه ، رغم بعض التطورات السياسية الإيجابية الأخيرة كجزء من الحوار الوطني".

وفي اعتقادنا، أن وكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتماني السيادي لم تأت في قرارها هذا بجديد. فهو، نفس ما سبق أن ذكرته الغرفة في ورقتها الموسومة "إشكالية الأزمة التنموية وتأزم الممارسة السياسية في الكويت"، والصادرة مطلع أكتوبر 2012. وقولنا هذا يأتي في سياق متابعتنا – كمواطنين– لارهاصات الحوار الوطني السياسي، الذي تمنينا لو تتابعت خطواته ، وتوسعت محاوره ، وتعددت أطرافه. والغرفة ، كمؤسسة ممثلة للقطاع الخاص الوطني ، تجد أن من حقها ومن واجبها أن تدعو الى ألا يقتصر هذا الحوار على الوجه السياسي ، والى ضرورة توجيه اهتمام مكافىء وموازٍ يوجهه الاقتصادي أيضاً . ذلك أن التأزم السياسي في الكويت أصبح من أخطر ما يهدد جهود التنمية ، كما أضحى التعثر التنموي – بالمقابل – من أهم أسباب التأزم السياسي. وبالتالي، فإن النجاح الذي نأمله للحوار الوطني السياسي سيبقى هشاً ضعيفاً ما لم يستند إلى توافق وطني حول التنمية والإصلاح الاقتصادي. فمن الصحيح أن التوافق السياسي من أهم شروط الاستقرار، ولكن من الصحيح أيضاً أن التوافق الاقتصادي من أهم شروط التقدم والازدهار، وليس بالسياسة وحدها تبنى الأوطان.

وفي حوارنا الوطني الاقتصادي، يجب أن ندرك تماماً أن الإصلاح المطلوب عميق شامل وملح . وأن الإصلاح المطلوب عملية صعبة سياسياً، معقدة فنياً، وموجعة اجتماعياً، وتحتاج إلى رؤية وإرادة، وإلى حزم وصبر وتضحية. فليس هناك حلول سحرية سريعة، وليس هناك حلول تُرضي كافة الأطراف. والاختلافات حول الاصلاح ستبقى ، وستضيق حيناً وتتسع حيناً ، وعلينا أن نحتكم فيها الى العلم في الاختيار بين السياسات والبدائل ، والى العدل والتكافل في توزيع الأعباء والتكاليف . وبالمقابل ، لا توجد معضلة اقتصادية دون حل، ولكن لكل حل تكلفة تزداد كلما تأخرنا في اتخاذ القرار . والاختيار بين السياسات والبدائل يجب أن يكون – دائماً وفي كل الأحوال – في ضوء المصلحة العامة ولحساب المستقبل.أما الموضوع الثاني الذي أود أن أطرحه أمامكم فهو أشبه بحقل ألغام ، من الأسلم للغرفة ، ومن الأفضل لي ، أن نتجنب مخاطره ، خاصة في هذا الوقت بالذات . ذلك أن الوجه السياسي للتضخم أو ارتفاع الأسعار يحظى ببريق مبهر يزوغ معه الفكر والبصر عن حقيقة أن " الغلاء " – بطبيعته و أصله ، وفي أسبابه ومعالجته – مشكلة اقتصادية . غير أنّ خوفي من ضياع هذه الحقيقة في " عتمة الانبهار " ، يدعوني – وفي هذا الوقت بالذات– الى ركب المخاطرة ، لأذكّر بالحقائق العلمية التالية حول موجة ارتفاع الأسعار التي تواجهها الكويت بشكل متصاعد منذ منتصف سنة 2020 :

أولاً – نتيجة جائحة كوفيد 19 ، وما فرضته من اغلاق للمصانع والأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وما أدت إليه من ارتباك وعجز في شبكات الامداد الدولية ، ومن تكثيف وتصاعد في الطلب العالمي ، بدأ العالم كله – ومنذ مارس 2020 – يشهد ارتفاعاً مستمراً في أسعار البضائع والخدمات بشكل عام ، وفي أسعار السلع الغذائية الأساسية والمواد الانشائية والمعادن بشكل خاص .

ثانياً – كان ثمة تفاؤل بأن تكون "جائحة الأسعار" هذه قصيرة المدى ، تعود الأسعار بعدها الى طبيعتها ، غير أن أموراً كثيرة سرعان ما بدّدت هذا التفاؤل . ثم جاءت الأزمة الأوكرانية مؤخراً لتعزّز احتمالات الاستمرار في هذا الاتجاه ، ولتجعل من الصعوبة بمكان أن تعود الأسعار الى الانخفاض في المستقبل القريب على الأقل .

ثالثاً – من المعروف أن درجة انكشاف الاقتصاد الكويتي تلامس حدود 75 % ، لتكون الكويت بذلك من أكثر الدول انكشافاً ، بمعنى أنها من أكثر الدول اعتماداً على الاستيراد في سدّ معظم احتياجاتها من السلع الأساسية والوسيطة والرأسمالية على حد سواء . كما يصل مستوى الوزن الترجيحي لأسعار السلع المستوردة الى قرابة 80 % من تكوين الرقم القياسي لأسعار الجملة في دولة الكويت . بمعنى أن الكويت تستورد 80 % من نسبة ارتفاع الأسعار فيها ضمن ما تستورده من بضائع وخدمات . لتأتي بعد ذلك تكلفة الشحن التي سجلت ارتفاعات صارخة في العامين الماضيين .

رابعاً – أمّا العوامل المحلية التي تساهم في تضخم الأسعار في السوق الكويتي ، فيأتي في طليعتها ؛ ارتفاع تكاليف الموانىء واجراءات التخليص الجمركي ، وتبعات النقص الكبير في مساحات المخازن والتخزين ، وارتفاع أجور اليد العاملة ، والتكاليف غير المنظورة سيئة السمعة ، لكي لا أسمّيها غير ذلك.

وأكد الصقر أن ارتفاع الأسعار الحالي في الكويت ليس ارتفاعاً مصطنعاً ، بل هو ظاهرة تشكو منها كل دول العالم دون استثناء ، بشكل أو بآخر ، حسب معطيات اقتصاد كل دولة ودرجة انكشافها . وبالتالي ، من الخطورة بمكان أن نحاول التعامل مع هذه الظاهرة بأسلوب الرفض والانكار وتوزيع الإتهام ، وصولاً الى فرض تحديد غير واقعي للأسعار.

فقد أثبتت التجارب التاريخية لمعظم دول العالم على اختلاف أنظمتها فشل أسلوب التحديد القسري للأسعار ، والذي ينتهي دائماً الى غياب كثير من الضروريات ، وانخفاض درجة الجوده ، وخلق السوق السوداء ، ليكون أصحاب الدخل المحدود بالذات أول ضحاياه .

إننا في غرفة تجارة وصناعة الكويت – نقدّر تماماً النوايا الطيبة والمشاعر الانسانية لمن ينادون بتحديد الأسعار . ولكننا – في الوقت ذاته – نعلم علم اليقين أن هذه السياسة لا تؤدي الى النتائج التي يرمون إليها . ونعرف تماماً أن السياسة الأفضل للحد من الانعكاسات الاجتماعية السلبية لارتفاع الأسعار هو الانفتاح على كل الأسواق ، وتشجيع المنافسة ، ومنع الاحتكار بأي وجه كان . وهذا لا يتفق فقط مع خلاصة التجارب العالمية ، بل وينسجم –أيضاً– مع تجربة الكويت وموروثها الشعبي . ولنا في العديد من الدول القريبة والبعيدة أمثلة واضحة .

إن التخفيف من عبء ارتفاع الأسعار وتداعياته الاجتماعية مسؤولية وطنية يجب أن تتعاون فيها الدولة والمجتمع والقطاع الخاص ؛ الدولة ، من خلال تعزيز برامج دعم أسعار السلع والمواد الرئيسية ، وتطوير هذه البرامج بما يوفر دعماً أكبر لذوي الدخل المحدود . والقطاع الخاص ، من خلال زيادة المنافسة وتحريم الممارسات الاحتكارية ، والبحث الدائم عن مصادر توريد جديدة . والمجتمع ، من خلال وقف الهدر الاستهلاكي الرهيب، وخاصة في كميات الطعام الفائضة عن الحاجة .

وهنا تحضرني مقولة المقريزي قبل ستمائة سنة ، حين ختم رسالة له عن أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في عصره ، " ليس بالناس غلاء وإنما نزل بهم سوء الادارة والتدبير " .

وأكد أنه سيتم خلال الأربعاء القادم ، انتخاب نصف أعضاء مجلس إدارة الغرفة في دورته الحادية والثلاثين . والغرفة تشعر بفخر صادق بالرقم القياسي الذي سجله عدد المرشحين لهذه الدورة ، وترى فيه مؤشراً عملياً على أهمية دورها ، وتعرب عن جميل شكرها لكافة المرشحين الذين آثروا التطوع للخدمة العامة من خلالها . كما تسجل الغرفة بالغ تقديرها للأخوة والأخوات رئيس وأعضاء اللجنة المحايدة للاشراف على الانتخابات الذين تطوعوا أيضاً لهذه المهمة ومسؤوليتها، راجية لهم وللجنة المساندة التي ستختارها جمعيتكم كل التوفيق والنجاح .

وأوضح الصقر في ردوده على أسئلة الصحافيين على هامش الجمعية العامة الثامنة والخمسين للغرفة، أن هناك سلعاً خرجت من السوق الكويتي نتيجة تغيير شركات لمقارّها بسبب تحديد الأسعار، لافتاً إلى أن تحديد السعر تضرر منه صغار المستثمرين والمستهلكين، إذ أن «الكبار» لن يتضرروا منه كثيراً، في حين أن هناك من يعتقد أن تحديد الأسعار لصالح التجار، وهذا غير صحيح.

وشدد على «أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتبر جزءاً أساسياً في تكوين الغرفة وجمعيتها العامة، وأن من واجبنا الدفاع عنها»، مضيفاً «مع كل الأسف، ليست فقط المشاريع الصغيرة والمتوسطة (مو ماخذة حقها) خلال الجائحة، فالحكومة لم تفعل شيئاً للقطاع الخاص، سواء للمشاريع الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة، أو الصناعيين أو البنوك أو شركات الاستثمار».

وتابع الصقر مخاطباً المبادرين «نحن لا نتنصل من مسؤوليتنا، وندافع عنكم قدر المستطاع، وأسسنا لجنة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في ديسمبر الماضي، سيعلن عن تشكيلها عقب اجتماع مجلس الإدارة المقبل، منوهاً إلى أنه ليس للغرفة سلطة تنفيذية، فهي تبدي الرأي والمشورة وتتابع ما تصل إليه الأمور، أما القرار فيبقى لسلطات القرار.